كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي: دراسة منهجية

Studying the book of the Al Ahkam al Kubra by Abdul Haq Al-Ishbili

Methodology Study

د. فراز الحق بن نجم الحق*

د.سميع الله زبيرى**

ABSTRACT

I have mentioned in this research a general introduction to the books written in hadiths of rulings, which is a well-known type of hadith, and scholars have sought to collect it and write it in the recent and past times. While highlighting the efforts of scholars in authoring this type of hadith, Then I studied a model for one of the most famous hadith books of Ahkaam, which is (Al-Ahkaam Al-Kubra) by Abu Muhammad Abdul-Haq Al-Ishbili. In the study of the book I dealt with a brief Introduction of its author, and then I proceeded to study his book in detail, highlighting the name of the book, its subject, and the reason for its authorship, and the author's approach to it, with reference to the attention of scholars to it, then discussing the notes taken on the book, and the research concluded by mentioning the most prominent results of the research and recommendations.

Keywards: Abdul-Haq Al-Ishbili, Al-Ahkaam Al-Kubra, Ahkaam, hadith

* دكتوراه في قسم علوم الحديث، بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

** أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة العلامة إقبال المفتوحة، إسلام آباد.

المقدمة

الحمد لله وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين. أما بعد.

فإن الله تعالى تكفَّل حفظ كتابه المجيد القرآن الكريم، ومن لازم حفظه حفظ بَيانِه الذي يحصل بالسنة النبوية، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع مع كتاب الله تعالى، حيث جاءت مبينة لمعانيه، مفصِّلة لمجمله، شارحة لأحكامه.

ولهذا اشتغل السلف الصالح بعلم الحديث رواية ودراية، وصنفوا المصنفات العظيمة المتنوعة في أبوابها، وقد كان الاهتمام بأحاديث الأحكام والحرص على جمعها غاية الفقهاء المجتهدين, والعلماء الراسخين, ومن أشهر كتب أحاديث الأحكام كتاب (الأحكام الكبرى) لأبي مُحَمَّد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الخَرّاط المتوفى سنة (٥٨١ هـ)، الذي انتقاه من كتب الأحاديث المشهورة، وهو أول كتبه الثلاثة التي جمعها في الأحكام وأوسعها، وقد جمع في هذا الكتاب أحاديث رسول الله ﷺ في الحلال والحرام، والترغيب والترهيب، والثواب والعقاب[1]، وتكلم على الأحاديث ناقدًا رجال أسانيدها، ومبينًا عللها الخفية، مما جعل العلماء يحتفون بكتابه، ويُعنون به، ويفيدون منه.

وهذا بحث مختصر في دراسة عامة عن الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام، مع دراسة كتاب (الأحكام الكبرى)، لأبي مُحَمَّد عبد الحق الإشبيلي؛ من حيث التعريف بمؤلفه، وذكر أهمية كتابه، ومنهجه، وما يتعلق به من مسائل أخر، والله أسأل العون والسداد.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره

١-علاقة كتب أحاديث الأحكام بمصدر التشريع الثاني للإسلام؛ السنة النبوية، مما يزيد من شرفها ومكانتها.

٢-علاقة كتب أحاديث الأحكام بكتب الحديث الأصلية، لا سيما الصحيحان، والسنن الأربعة، فهي تعنى بجمع أحاديث الأحكام من هذه الأصول، ولا تخفى مكانتها بين كتب الحديث.

٣-معرفة أحاديث الأحكام لها أهمية كبرى؛ إذ عليها مدار الحلال والحرام، وتفصيل ما أُجمل في القرآن.

---

(١) مقدمة الأحكام الوسطى لعبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، نشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، (٦٥/١).

ولأجل هذه الأمور وغيرها أردت المساهمة في البحث العلمي بكتابة هذا البحث، وجمع شتات هذا الموضوع، فأسأل الله التيسير والتوفيق، إنه قريب مجيب الدعوات.

خطّة البحث

اشتمل البحث على مقدمةٍ، و مباحثين، وخاتمةٍ، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج العمل فيه.

المبحث الأول :التعريف بأحاديث الأحكام، و نشأته، وفوائدها و أهمُّ ما أُلف فيها

المبحث الثاني :التعريف الموجز بعبد الحق الإشبيلي وكتاب الأحكام الكبرى

الخاتمة: خُتم بها البحث، وضُمِّنت أهم النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها بفضل الله تعالى.

منهج العمل في البحث:

١- اعتمدت في بحثي على الطبعة الوحيدة لكتاب (الأحكام الكبرى)، والتي قام بتحقيقها الشيخ أبو عبد الله حسين بن عكاشة.

٢- جمعت المادة العلمية للبحث من الكتب المتخصصة؛ مثل: كتب علوم الحديث، وكتب التراجم، وكتب التاريخ، وبالخصوص كتب الأحكام الثلاثة للحافظ عبد الحق، وما دَوَّنه محققوها، من دراسة للكتاب، وكتاب (بيان الوهم والإيهام).

٣- بذلت الوسع في كتابة البحث وفق الأسلوب العربي، مراعيًا في ذلك سهولة العبارة، وقواعد الإملاء المعاصرة، ملتزمًا بعلامات الترقيم المقررة، ومناسباتها المعتبرة.

٤- جعلت صلب البحث للمادة العلمية المرتبطة بموضوعه ارتباطًا وثيقًا، وجعلت الحاشية لتدوين ما سوى ذلك؛ مثل: التخريج، والتعريف بعَلَم، أو مصدر، أو موقع، أو واقعة.

٥- عُنيت بضبط ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ.

المبحث الأول :التعريف بأحاديث الأحكام، و نشأته، وفوائدها و أهمُّ ما أُلف فيها

أحاديث الأحكام هي مجموعة أحاديث وردت عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، تتضمن خطابًا شرعيًا، يفهم منه طلب الفعل، أو الكف عنه، أو جعل شيء سببًا، أو شرطًا لشيء، أو مانعًا منه.أوالأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية، وأحاديث الأحكام هي أحاديث الفقه، والفقه ثمرة العلوم الشرعية، فقد ذكر الزهر أنه ما عُبد اللهُ بمثل الفقه[١].

والمراد بكتب أحاديث الأحكام: المؤلفات التي اشتملت على أحاديث الأحكام، وهي أحاديث انتُقيت من المصنفات الحديثية الأصول، ورُتبت على أبواب الفقه[٢].

اعتنى علماء الإسلام بأحاديث الأحكام عناية خاصة، فقد اشترط علماء الأصول في المجتهد شروطًا، منها: معرفة السنة النبوية، وأرادوا بهذا الشرط معرفة الأحاديث المتعلقة بالأحكام دون سواها.

وقد قاموا بخدمة السنة النبوية منذ وقت مبكّر، وألفوا في جمعها الكتب والأجزاء، كما بدأ التدوين الشامل المبوَّب للسنة النبوية مع بدء القرن الثاني، بعد أن كان مَن قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس بدون تبويب ولا ترتيب، فيعتبر القرن الثاني فترة التأسيس لعلوم السُّنَّة، ففيه عاش جهابذة رجال السُّنَّة أمثال الأئمة: مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وشعبة، ووكيع، وغيرهم[٣].

---

(١) نقله عنه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" تحقيق أبي الإشبال، دار ابن الجوزي، الأولى، ١٤١٤هـ. (١١٩/١).

(٢) تدوين السنة النبوية لأبي ياسر مُحَمَّد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، الأستاذ الدكتور في علم الحديث (ت ١٤٢٧هـ)، ط. دار الهجرة بالرياض، الأولى، ١٤١٧هـ (ص١٨٥-١٨٦).

(٣) ينظر: تدوين السنة النبوية ١٨٥-١٨٦، وللمزيد عن جهود هذا الجيل في خدمة السنة، يراجع: مقدمة الجرح والتعديل لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، الأولى،١٣٧١هـ. (٩/١).

كما بدأ التأليف في جمع الأحاديث المتلائمة في باب واحد؛ كصنيع الشعبي (ت١٠٤هـ)، ثم جمعِ جملة من الأبواب أو الكتب في كتاب واحد كصنيع الإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)[١].

وكتابه (الموطأ) للإمام مالك، من أوائل التصانيف المشهورة في جمع أحاديث الأحكام إلا أنها لم تكن ممحضة فيه، ثم تبعه الإمامان مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، فألفا صحيحيهما، فجمعا القدر الكبير من أحاديث الأحكام المسندة الصحيحة، وقد تابعهما في التأليف على الأبواب أئمةٌ كثيرون سواء ممن عاصرهم أو ممن تأخر عنهم, فأُلفت بعدهما السننُ الأربعة المشهورة، ثم تتابع التأليف وكثر، ما بين كتاب مسند، وما بين جامع للسنن من غير إسناد.

فوائد أحاديث الأحكام:

أحاديث الأحكام لها فوائد كثيرة وخصائص تُميّزها عن غيرها، فمنها:

١-كثرة الاستدلال بها عند عامة المشتغلين بالعلم الشرعي، ودوران عامة الأحكام الشرعية عليها.

٢- أحاديث الأحكام هي أحاديث الفقه، والفقه ثمرة العلوم الشرعية.

٣- جمع الأحاديث المتعلقة بكتاب واحد، وباب واحد، في موضع واحد، مما يسهل الإفادة منها.

٤- عناية أصحابها غالبًا بتخريج مختصر للأحاديث، والكلام الموجز على إسنادها، وعللها، مما يجعل الاستفادة منها شاملة وسهلة.

٥- لا يقتصر مؤلفوها على ذكر الأحاديث الصحيحة فقط، بل يسوقون بعض الأحاديث الضعيفة ليعلم طالب العلم ما ورد في المسألة من أحاديث ضعيفة، فإن معرفة الصحيح علم، ومعرفة الضعيف علم.

٧-مقصد المؤلفين في أحاديث الأحكام: ذكر الأحاديث بغرض الاستدلال والاستنباط منها، فلا يقتصرون على مطلق الجمع كما هو الحال في كتب المسانيد، والمشيخات، بل ينتقون من الأحاديث أنسب ما يرون إيراده في الباب المعين.

---

(١) ذكر ابن حجر أن هذا بالنسبة إلى ما يفهم من لفظ تصنيف؛ من جعل الشيء أصنافا، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي، فإنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، وساق أحاديث. ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق ماهر ياسين الفحل، نشر مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م. (١/١٢٤).

أهم المؤلفات فيها

وأما أهمُّ ما أُلف في جمعها؛ فالمؤلفات في هذا الباب كثيرة، ومناهج أصحابها متنوعة، وفيما يلي ذكرٌ لبعضها:

١- الأحكام الكبرى، للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠هـ)[١]،
ثم اختصره، واكتفى بذكر أحاديث الأحكام التي اتفق عليها الشيخان؛ البخاري، ومسلم في صحيحيهما، وسمى مختصره: (عمدة الأحكام)[٢]، وهو من أشهر كتب الأحكام.

٢- السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، للحافظ الضياء مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي، صاحب (المختارة)، (ت٦٤٣هـ)[٣].

٣- المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ، لأبي البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية (ت٦٥٢هـ)[٤].

٤- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، ثم اختصره المؤلف في: (الإلمام في أحاديث الأحكام)[٥].

٥- المحرر في أحاديث الأحكام، لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، وهو مختصر من كتاب (الإلمام) لابن دقيق العيد, مع زيادات وتعليقات مهمَّة[٦].

---

(١) مطبوع بتحقيق د/سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف الرياض، ١٤٣٠هـ.

(٢) له عدد من الطبعات، منها طبعة بتحقيق د. نظر الفاريابي، دار طيبة، ١٤٢٣هـ، ومنها طبعة بتحقيق د/سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف، ١٤١٩هـ.

(٣) وقد ذكر ابن الملقن أن الضياء لم يتمم كِتَابه، بل وصل فيه إلى وسط كتاب الجهَاد، ينظر: (البدر المنير ٢٧٦/١)، وقد طبع القدر الموجود منه بتحقيق محقق "الأحكام الكبرى" للإشبيلي وهو أَبو عبد الله حسين بن عُكاشة، من دار ماجد عَسيْري، ١٤٢٥هـ.

(٤) لعل أحسن طبعاته طبعة طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ.

(٥) طبع القدر الموجود من (الإمام) في أربع مجلدات, بتحقيق الشيخ سعد الحميّد، وهو من أول الكتاب إلى ذكر التغليس بصلاة الفجر، وأما (الإلمام) فطبع كاملا بتحقيق حسين إسماعيل الجمل، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ.

(٦) له عدة طبعات، ومن أحسنها الطبعة التي خرجت بتحقيق الشيخ عبد المحسن القاسم، حيث اهتم بضبط النص وتجويده، وطبعة أخرى له بتخريج وعناية الشيخ سليم الهلالي، حيث خرّج فيه أحاديث الكتاب، وطبع في دار ابن حزم ١٤٢٥هـ.

٦- الأحكام الكبرى، للحافظ عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)[١].

٧- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٢].

المبحث الثاني :التعريف الموجز بعبد الحق الإشبيلي وكتاب الأحكام الكبرى

هو الإمام الفقيه الحافظ أبو مُحَمَّد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي، الأَنْدَلُسِي، مِن إشبيليا[٣]، المشهور بابن الخَرَّاط[٤].ولد سنة أربع عشرة وخمس مئة، وقيل: سنة عشرٍ وخمسمائة[٥].سكن وخمسمائة[٥].سكن مدينة بِجَايَة[٦]، وطلب العلم بها على يد كبار علماء زمانه كالحافظ شريح بن مُحَمَّد، وطارق بن يعيش، وطاهر بن عطية وغيرهم، ثم اشتغل بنشر علمه، وتصنيف التصانيف المفيدة، فاشتُهر اسمه، وبعُد صِيته، حتى صار قاضيًا وخطيبًا، ووُصف بالفقه والعابدة، قال أبو عبد الله البَلَنْسِي الأَبّار: "كان -عبد الحق- فقيهًا حافظًا، عالمًا بالحديث وعلله عارفًا بالرجال، موصوفًا بالخير والصلاح والزهد، والتقلُّلِ من الدنيا"[٧].

---

(١) طبع القدر الموجود منه في ثلاث مجلدات، بتحقيق نور الدين الطالب، من دار النوادر، ١٤٣١هـ.

(٢) له طبعات كثيرة، ولعل من أحسنها طبعة د/سمير الزهيري، ولها إصدارات متعددة، آخرها: مكتبة المعارف بالرياض، وهناك طبعة أخرى جيدة للكتاب وهي بتحقيق ماهر ياسين الفحل، نشر دار القبس، ١٤٣٥.

(٣) إشبيلية، أعظم مدن الأندلس، وتقع اليوم في جنوب أسبانيا. ينظر: معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبدالله الحموي، ط. دار صادر ببيروت، الثانية ١٩٩٥ هـ. (١٩٥/١).

(٤) الخَرّاط هو المشتغل بالخِرَاطة؛ وهو من يقوم بنحت الخشب، على المِخْرَطة، فيخرج الخشب مستديرًا أملس. (ينظر: الأنساب لأبي سعد عبدالكريم بن مُحَمَّد بن منصور السمعاني، تحقيق: الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الثانية، ١٤٠٠ هـ. (٧٣/٥)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، نشر عالم الكتب ، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م (٦٣٢/١).

(٥)سير أعلام النبلاء لأبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة ببيروت، الثالثة، ١٤٠٥ هـ. (١٩٨/٢١).

(٦) بِجَايةُ: بالكسر، وتخفيف الجيم، وألف، وياء، وهاء: مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب، وتقع اليوم في الجزائر، على ساحل البحر الأبيض المتوسط.
(ينظر: معجم البلدان ٣٣٩/١، و"ويكيبيديا" -الموسوعة الحرة- وهو مشروع موسوعة متعددة اللغات، مبنية على الشبكة العالمية (الويب)، ذات محتوى حُر، تشغلها مؤسسة ويكيبيديا).

(٧) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: ٦٥٨هـ)، تحقيق عبد السلام الهراس، نشر دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ، (١٢٠/٣).

وبورك له في التأليف والتصنيف، وسارت بكتبه الركبان، واتُّصفت مؤلفاته بالاستقراء والجمع وحسن السبك؛ فممّا ألفه في الجمع بين الصحيحين: كتابه الشهير: "الجمع بين الصحيحين"، وتبع في ذلك ترتيب الإمام مسلم، وهو أشهر ما أُلّف في هذا الباب، وقدّم عبد الحق لكتابه بمقدمة جامعة ذكر فيها طريقته ومنهجه، وفي الأحكام: ألّف كتبه الثلاثة المشهورة: "الصغرى"، و"الوسطى"، و"الكبرى"، وكل واحد من هذه الكتب له منهج يميزه عن الآخر، وفي الزهد والوعظ ألّف: "الرقاق" و"العاقبة"، كما ألّف في اللغة كتابًا ذكر الأَبّار البلنسي أنه يضاهي الكتاب المشهور "الغريبين في القرآن والحديث" لأبي عبيد أحمد بن مُحَمَّد الهروي (ت٤٠١هـ) لما فيه من الدقة والشمولية[١].

توفي بِبِجَاية بعدما ابتلي من بعض الولاة، في شهر ربيع الآخر، سنة إحدى وثمانين وخمس مائة[٢].

منهج كتاب الأحكام الكبرى:

ورد في طرّة النسخة الخطية المحفوظة للكتاب اسمه: (الأحكام الشرعية الكبرى)، وهو الذي أثبته محقق الكتاب في النسخة المطبوعة، على أنه قد وردت تسميته بـ: (الأحكام الكبرى) و (الأحكام الكبير) في كلام بعض أهل العلم[٣].

وكتابه مشتملٌ على أحاديث أحكام العبادات، والمعاملات، والحلال والحرام، وغير ذلك من أبواب الدين، فأورد فيه كتبًا جامعة؛ كالإيمان، والعلم، والزهد، والتفسير، والمناقب، والفتن.

وذكر الإشبيليُّ في مقدمة (الأحكام الوسطى) -الذي هو مختصر هذا الكتاب- أنه جمع في هذا الكتاب مفترقًا من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه, وحلاله وحرامه, وفي ضروب من الترغيب والترهيب, وذكر الثواب والعقاب, إلى غير ذلك من الآداب والرقائق[٤].

---

(١) التكملة لكتاب الصلة (١٢٠/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩٩/٢١-٢٠٠).

(٢) التكملة لكتاب الصلة (١٢٠/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩٩/٢١).

(٣)سير أعلام النبلاء (١٩٩/٢١)، وشرح اسنن بن ماجه لمغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، الأولى، ١٤١٩ هـ. (٧١٢/١)، وعمدة القاري لأبي مُحَمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر، وصوَّرَته دار إحياء التراث العربي، بيروت. (٢٢١/٦).

(٤)مقدمة الأحكام الوسطى (٦٥/١).

ولعل سبب تأليفه أنه وجد حاجة الناس إلى كتابٍ يجمع أحاديث الأحكام، لأن بعض الناس انتقدوا عليه الكتابة مع وجود كتاب أبي القاسم الزيدوني رحمه الله في الباب، فذكر أن لكلِّ أحد رأيًا يراه, وطريقًا يلتمسه[١].

ثم ذكر ما أغفل أبو القاسم في كتابه من أمورٍ مهمة، فلعل عدم وجود كتاب يغني في هذا الباب هو ما دعاه إلى جمع كتابٍ في هذا الموضوع.

نص عبد الحق الإشبيلي في أول كتاب (الأحكام الوسطى) على منهجه، وأطال في ذكره، واتَّضح أن بيْنَ (الوسطى) و(الكبرى) قواسم مشتركة كثيرة، وفيما يلي محاولة ذكر بعض معالم منهجه من خلال ما نصّ عليه في مقدمة (الأحكام الوسطى)، محاولًا تنزيل ما يمكن تنزيله على (الأحكام الكبرى)، مع إضافات يسيرة[٢]:

١- جعل عبد الحق الإشبيلي كتابه جامعًا في الحديث، فلم يكتف بأحاديث الأحكام فقط، بل أضاف إليها أحاديث الإيمان، والزهد، والرقائق، وغيرها[٣].

٢- جمع المؤلف أحاديث الكتاب من الكتب الستة، وأضاف أحاديث في ذلك المعنى من كتب أخرى؛ كمصنف ابن أبي شيبة، ومسند البزار، وسنن الدارقطني، وغير ذلك من كتب السنة.

٣- يذكر الأحاديث بألفاظها، ولا يتصرَّف فيها، ومن فائدة ذكره الأحاديث بألفاظها؛ ضبطُ هذه الأحاديث على أصولِ المغاربة ورواياتهم، وذلك لأن أغلبَ الأصول التي بأيدينا طُبعت على أصول المشارقة[٤].

---

(١)مقدمة الأحكام الوسطى (٦٨/١).

(٢) وينظر للتفصيل حول معرفة منهجه في كتابه: (مقدمة محقق الأحكام الكبرى لعبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الأشبيلي، الحافظ الإمام، (ت ٥٨١هـ)، تحقيق أبي عبد الله حسين عكاشة، مكتبة الرشد، الأولى، ١٤٢٢هـ. (٢٧/١-٣٥)، والأحكام الوسطى (٦٦/١-٦٩)، ومقدمة محقق بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي= علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق د. الحسين سعيد، دار طيبة، ١٤١٨هـ. (١٨٣/١-١٩٢).

(٣)مقدمة تحقيق الأحكام الكبرى (٢٧/١).

(٤) نقل هذه الفائدة من الدكتور أحمد بن معبد بن عبد الكريم -الأستاذ بكلية أصول الدين والدعوة، بالزقازيق، جامعة الأزهر- محققُ الأحكام الكبرى (٤٨/١).

٤- أجاد المؤلف في تبويب كتابه، فنقل أكثر تراجم الأبواب من تراجم أبواب (صحيح البخاري)، وفقه البخاري في تراجمه، وأما ذكر ألفاظ الأحاديث، فعوَّل فيها على (صحيح مسلم)، لسهولة المأخذ، وحُسن الترتيب، فجمع بين فقه البخاري، وحسن سياق مسلمٍ للأحاديث.

٥-يذكر الأحاديث بأسانيدها من مخرجيها إلى مَن رويت عنه، فيبدأ بكتابة اسم صاحب الكتاب؛ فيقول مثلًا "مسلم"، يعني أن هذا الحديث خرجه مسلم في (صحيحه)، ثم يسوق الحديث سندًا ومتنًا.

٦-إذا كان الحديث المعتل ورد من طريق واحد ذكره، وربما بيَّن ذلك، وإذا كان له طرقٌ متعددة يذكر منها ما أمكن، ويشير إلى بقية الطرق.

٧-الكتب التي اعتمدها في تعليل الأحاديث -غالبا-: هي (الكامل) لابن عدي، و(العلل) للدارقطني، وأما في جرح الرواة وتعديلهم: فكتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(الكامل) لابن عدي[(١)].

٨-قد يترك المصدر الأصح، ويخرج الحديثَ من مصدرٍ آخر، لزيادة لفظة في الحديث، أو لقوة سنده، أو حسن سياقه، ثم ينبه على كونه في المصدر الأصح[(٢)].

أهمية كتاب "الأحكام الكبرى" ومميزاته:

عناية العلماء بـ: "الأحكام الكبرى":

أ- قد اعتنى المؤلف نفسه بكتابه، حيث اختصره وحرَّره أكثر في (الأحكام الوسطى)، فقد نصّ ابن القطان على ذلك في مقدمة (بيان الوهم والإيهام)[(٣)]، هذا مع إضافاتٍ قليلة، وتقديم وتأخير طفيف.

ب- ألف عبد الحق الإشبيلي أيضًا: (الأحكام الصغرى)، وهو مختصر من (الوسطى)، حيث اختصر الكتاب أكثر، واعتنى -غالبا- بإيراد أحاديث الصحيحين، و (الموطأ) فيه.

ج- كتاب: (بيان الوهم والإيهام) لابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، هو في بيان الأوهام التي وقعت للمؤلف في (الأحكام الوسطى) إلا أن كثيرا منها وجدت في (الكبرى) قبل.

---

(١)الأحكام الوسطى (٦٧/١).

(٢) الأحكام الكبرى (٤٢/٢), والموضع الذي تقدم فيه ذكره، مع هذا الحديث المذكور هو (٣٣/٢).

(٣) ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٥/٢).

د- قام الحافظ مغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢هـ) بترتيب (بيان الوهم والإيهام) لابن القطان، وأضافه إلى (الأحكام الكبرى), وسماه: (منارة الإسلام)[١].

هذا الكتاب من أهمّ ما أُلّف في جمع أحاديث الأحكام، وبيان أهمّيته من أوجه:

١-أنه من أجْمَع كتب أحاديث الأحكام -إن لم يكن أجمعها-، فهو مشتملٌ على عددٍ كبير من أحاديث الأحكام، ويقرب عدد أحاديثه إلى ستة آلاف حديث[٢].

٢-سياقه الأحاديث بإسنادها من الكتب المخرج منها، فيذكر السند من مؤلفيها إلى من روي عنه الحديث، ومع فَقْدِ بعض هذه الأصول المخرج منها، وعدم اكتمال طَبْعِ بعضها، أصبح لهذا الكتاب أهمية كبيرة في معرفة إسناد بعض الأحاديث.

٣-أنه يتبع غالب الأحاديث بما قيل فيها من تصحيح وتضعيف، ويبين عللها، وينقد رجالها، فهو يغني عن مراجعة كثير من كتب الرجال، والعلل.

٤-أن الفقهاء اعتنوا بكتابه، وتداولوه، وتدارسوه، وأفادوا منه، مما يبين منزلته وأهميته، بل قد ذكر ابن القطان أن العلماء أكبوا عليه وآثروه لحسن تأليفه، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث؛ من فقهاء، وأصوليين[٣].

ولكتاب الحافظ عبد الحق الإشبيليّ هذا مميزات، وخصائص، يمكن إجمالها في التالي:

١- هو من أحسن كتب أحاديث الأحكام ترتيبًا، وأبدعها تصنيفًا، وأدقها منهجًا، وأكثرها نفعًا، ولذلك كثر ثناء أهل العلم عليه، وحثهم الطلبة على نسخه، ومطالعته؛ فقد ذكر الذهبي أن على طالب علم الحديث اليوم أن ينسخ أولًا (الجمع بين الصحيحين) لعبد الحق الإشبيلي، وكتب الأحكام له، وكذلك كتاب الضياء "المختارة"، ويُدمن النظر فيها[٤].

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحدث الفقيه، (ت ٨٥٢ هـ)، ط. دار الجيل ببيروت، ١٤١٤ هـ. (١١٦/٦).

(٢) لم يرقم محقق الكتاب الفاضل أحاديث الكتاب، ولعل هذا يعدّ من المآخذ على التحقيق.

(٣) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٨/٢).

(٤) ينظر: زغل العلم لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي ، نشر مكتبة الصحوة الإسلامية. (ص٢٨).

٢- حرصه على نقل كلام أهل العلم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وعلى رواتها توثيقًا وتجريحًا، وإذا لم يجد كلاما لمن تقدمه من الأئمة النقاد، تكلم بما أدى إليه اجتهاده.

٣- مما يميز كتابه أنه لم يرتب أحاديث كتابه بما يوافق ترتيب الموضوعات في المذهب المالكي؛ وهو المذهب السائد في بلاده، بل جمع أدلة كافة المذاهب الفقهية، مما جعل كتابه مرجعًا عامًّا.

المآخذ على "الأحكام الكبرى" للإشبيلي:

وقعت لعبد الحق الإشبيلي -رحمه الله- بعض الأوهام في كتبه، وهو أمرٌ لا يسلم منه أعمال البشر، لا سيما في المؤلفات الطويلة، فمن هنا جاءت بعض المآخذ على عمله، حيث انتقده أبو الحسن القطان في أوهامه الواقعة في كتابه: (الأحكام الوسطى)، وكثيرٌ منها وقعت له في (الكبرى) ابتداءً، فيمكن تلخيص انتقاد ابن القطان في ثلاثة أوجه، هي:

أ – أن عبد الحق الإشبيلي كثيرُ التقليد في أحوال الرواة جرحا وتعديلًا من غير تحقيق في حالهم[١].

ب– الأوهام المتعلقة بنقله عن غيره، وأورد ابن القطان هذه الأوهام في اثني عشر بابا، ومن أهمّ هذه الأبواب[٢]:

١- باب ذكر الزيادة أو النقص في الأسانيد.

٢ – باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها، وذكره لأسماء بعض الرواة، وأنسابهم متغايرا عما هي عليها.

٣ – باب ذكر أحاديث، يوردها من موضعٍ عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا من موضع آخر، موهمًا أنها عن ذلك الراوي، أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة، وليس كذلك.

٤ – باب ذكر أحاديث أوردها الإشبيليُّ ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها.

ج– الأوهام المتعلقة بنَظَره، وكلامه هو على الأحاديث، وأورد ابن القطان هذه الأوهام في تسعة عشر بابا، منها أنه يصحح السقيم أو يضعف الصحيح، وقد يحكم على الاتصال بالانقطاع وقد يرفع الموقوف إلى غير ذلك[٣].

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/٥٥١).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/١١-١٤).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٢/١٥).

ولم يسلم ابن القطان في تعقباته من انتقادات العلماء، فقد ألف الحافظ الذهبي: (الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام)، وقال عن كتاب ابن القطان أنه أسرف في المُحَاقَّة وتعنَّتَ، وبالغ في ذلك، وأصاب في كثيرٍ منها، وغلِط في أماكن[١].

الخاتمة:

أولًا: النتائج:

١- امتازت كتب أحاديث الأحكام عن غيرها من أشكال التصنيف في السُّنة باقتصارها على المرفوعات، وترتيبها على الأبواب الفقهية غالبًا، وكون أحاديثها واردةً مورد الاحتجاج.

٢- الحافظ عبد الحق الإشبيلي كان من الفقهاء المحدثين، وقد جمع علومًا وفنونًا كثيرة، ووجد أثر ذلك في تصانيفه المفيدة التي اشتهرت في الآفاق.

٣- (الأحكام الكبرى) لعبد الحق الإشبيلي يشبه كتب الجوامع؛ حيث جمع الإشبيلي فيه إلى جانب الأحاديث الفقهية أحاديث الأبواب الأخرى؛ كالعلم، والزهد، والتفسير، والمناقب، والفتن، وقد اهتم الإشبيلي في كتابه بانتقاء المتون مبينا فروق الألفاظ، ومتعقبًا بتعليقٍ مفيد، وذكر علة.

٤- العلماء الذين انتقدوا على اختيارات الإشبيلي في كتابه أصابوا في جوانب، ولم يسلم لهم في كل ما انتقدوه.

ثانيًا: التوصية:

ضرورة البحث عن مخطوطات كتب السُّنة المفقودة، أو التي فُقِد جزءٌ منها، ومن ثَمَّ العمل على إخراجها، ومن ذلك: ما لم يعثر عليه من أجزاء ومخطوطات (الأحكام الكبرى) للإشبيلي.

---

(١) كتاب الرد على ابن القطان (٢٣/١).